

# م. ت. ف. والجدل الفلسطيني الدائر

## أفكارٌ من أجل حلّ التناقضات

. ميشيل شحادة \* .

المعرفية في مدارس تكوّنت في الخمسينيات وتكلّست في مفاهيمها. ويفاقمُ التخلّف صعوبةً الوضع الديموغرافي، وانتشارُ الانتهازية التي تُعمل على تحريف وتعويق إرهابات التطور المطمورة في السليقة الفلسطينية المرهفة التي طالما فجّرت الطاقات الشعبية في اللحظات الحرجة لحماية المصالح الفلسطينية العليا.

ولأنّ الحياة تجري مخلّفةً من لا يجاريها، فقد غدت هناك «قضايا فلسطينية» إلى جانب القضية الوطنية الفلسطينية ويتطلب الأمرُ تعمُّقاً في فهم تلك القضايا من حيث جدلية علاقتها في خدمة القضية الأمّ - ألا وهي القضية الوطنية الفلسطينية الاستراتيجية المتمثلة في تحرير فلسطين من الحركة الصهيونية ومن تجسّدت برامجها العنصرية.

### القضايا الفلسطينية

١ - قضية فلسطيني المناطق المحتلة عام ٤٨، الذين تتركز نضالاتهم على الحؤول دون إبادة هويتهم العربية، ومقاومة العنصرية الصهيونية التي تُحرمهم أبسط الحقوق الإنسانية

القيادة السياسية. ولربّما قامت بتقييم منعطفات النضال الفلسطيني ووضع البرامج لها ولكن، حتى لو تمّ هذا، فإنّه بقي محصوراً ضمن أطر الحركة الداخلية، ولم يخرج إلى الجماهير الفلسطينية. فاقترص ما نعرفه من مواقفها على ممارستها ونضالها اليومي، وعلى شعاراتها اليومية، ومن منطلقات عاطفية أو عصبوية في جوهرها، بملحظ جذور «حماس» في تربة إيديولوجية الإخوان المسلمين.

وفي كلّ الأحوال، فقد تراجعت القضية الفلسطينية من سيء إلى أسوأ. ولم يمنعها من الضياع الكامل إلا ذلك المخزون الشعبي الأسطوري من الطاقة على الصبر والمقاومة. وقد أسهمت هذه الطاقة في التغلب على جبهتين صعبتين: الأولى أمام عدوٍ سَخَر إمكاناتٍ خياليةً لسحقه طوال عقود عديدة، والأخرى أمام الكوارث العديدة التي قادته إليها م ت ف - سواء في غياب فعلها الإيجابي المبادر، أو في تفریطها بالتوايت، أو في فشلها في تقديم البدائل. كما فشلت الفصائل التي طرحت نفسها بديلاً للقيادات المنتفذة فانحصرت الأدوات السياسية

يُعكس الجدل السياسي الدائر بين الفصائل الفلسطينية من جهة وحركة «حماس» من جهة أخرى، حول تمثيل منظمة التحرير (م. ت. ف) وشرعيتها، ضبابيةً سياسيةً في الجهاز القيادي الفلسطيني، أو عدم رغبةٍ في مواجهة الواقع، أو حساباتٍ عصبويةً ضيقة. وكلّ ذلك يُسهم في تعميق الأزمة الفلسطينية، في وقت تشتدّ فيه الحاجة الفلسطينية إلى مواجهة صريحة وجريئة مع الذات والواقع.

لقد مرّت القضية الفلسطينية بمنعطفات عديدة تميّز كلّ منها بسماتها ومتطلّباتها النضالية الخاصة ولكن، في المقابل، «تميّز» التعامل القيادي الفلسطيني عبر السنين بأهمال تقييم تلك المنعطفات ووضع البرامج التي تستوعب دروسها فتجارب الأردن ولبنان والانتفاضة الأولى وأوسلو والانتفاضة الثانية تدلّ على أنّ رؤية القيادة الفلسطينية بمجملها محصورةٌ بردّات الفعل وتطورات اللحظة، وبمصالحها الضيقة، وتكلسها الإيديولوجي

قد لا ينطبق ذلك كلّهُ على «حماس» لأنّها لم تُقدّر الساحة، ولا كانت جزءاً من

\* - أحدُ مؤسّسي «تجمّع فلسطين الحرّة» في الولايات المتحدة، وأحدُ ثمانية في لوس أنجلس استُهدفوا منذ تسعة عشر عاماً للإبعاد التعسّفي بسبب ممارسة حقّهم الدستوري في دعم القضية الفلسطينية سياسياً داخل الولايات المتحدة فُبِض عليه ورفاقه عام ١٩٨٧، وأنهموا بالإرهاب، وسُجنوا في زنازين منفردة لمدة ثلاثة أسابيع. تُسمّى قضيتهم «أمّ قضايا الحقوق المدنية في الولايات المتحدة»



ما حازته «حماس» هو أكثرية انتخابية في الضفة والقطاع فقط

التحرير مع الشرعية الشعبية الفلسطينية، بحيث تصبح م. ت. ف. الممثل الفعلي للقضية الفلسطينية.

### ما الذي يقدمه هذا التوجُّه؟

١ - هذا التوجُّه يحلُّ التناقضَ الزائفَ بين شعار «إنهاء الاحتلال على الضفة والقطاع» كحلقة مركزية أنتية لأهل الضفة والقطاع مثلاً، وشعار «حماية أهل المخيمات الآن» فكلُّ تجمُّع له الحقُّ في وضع شعاره ضمن أولوياته، على أن يتمَّ نقاشُ التقاطعات بين التجمُّعات الفلسطينية المختلفة ووضع البرامج الوطنية المناسبة لكلِّ الأولويات الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية (المستصلحة).

٢ - يقوِّض التوجُّه الذي تطرحه شعار الفصائل اليسارية المرتدة عن مقاطعة أوسلو، والتي أزعجت عدم مشاركتها في سلطة الضفة والقطاع إلى عدم اعتراف «حماس» بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. فممثل ذلك التوجُّه يسهل حلَّ هذه الإشكالية، ومشاركة الجميع في إدارة المصالح اليومية لأهل الضفة والقطاع

٣ - يقزِّم التوجُّه المذكور التناقضَ البادي بين التجمُّعات الفلسطينية بسبب انتقال مركز الثقل النضالي من تجمُّع إلى آخر بشكل يبدو وكأنه شذوذة للقضية وأما حقيقة الواقع، فهي أن

الاستراتيجي المشترك من أجل التحرير والعودة والديموقراطية الشعبية

فحركة «حماس» التي فازت بأكثرية المقاعد النيابية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أصبحت تعتبر نفسها الأكثرية السياسية على الساحة الفلسطينية - وهذا غير صحيح. إن ما حازته هو أكثرية انتخابية في الضفة والقطاع، والصراعُ الديموقراطي الداخلي التي فازت به يقف عند هذا الحدِّ. وما يزال عليها أن تخوض الصراع الديموقراطي الذي يجب أن تُبنى أطره عندما يعمُّ الحديث عن الشعب الفلسطيني برمته ضمن إطار م. ت. ف. التي يُبغى أن يعاد تشكيلها على أسس التمثيل الجمعي الفلسطيني الديموقراطي في جميع أماكن تجمُّعه.

إنَّ من حقِّ «حماس» أن تطالب بإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديموقراطية، ولكن ليس من حقِّها أن تطالب بأن يتمَّ ذلك على أساس النسب التي أنتجتها عملية الاقتراع في الضفة والقطاع. فهذا الحقُّ لم يُعطَ إلى مجمل الشعب الفلسطيني في تجمُّعاته الأخرى بعد - وهو ما يجب أن يتمَّ العمل عليه لإرجاع القضية الوطنية إلى مالكيها الشرعيين، أي أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجودهم. وهذه عملية تجاذبية حوارية تُهدف إلى مطابقة الشرعية الدولية القانونية لمنظمة

وتسلبهم ثروتهم وفرصهم في التقدم والتطور. هؤلاء الفلسطينيون معنيون أساساً بمعالجة مشاكلهم الحياتية، وانتخاب قياداتهم السياسية، وبناء أطهرم التنظيمية الديموقراطية، في علاقة تضامنية حميمة مع كلِّ التجمُّعات الفلسطينية الأخرى. لكنهم لا يستطيعون اتخاذ القرارات وحدهم في ما يتعلَّق بالقضية الوطنية الفلسطينية؛ فهذا شأنُ الجميع.

٢ - قضية اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، ولاسيما في الأردن ولبنان وسوريا. وتتركز نضالات هؤلاء على مقاومة دفعهم إلى التخلّي عن حقِّ العودة إلى الأماكن الأصلية التي هُجروا منها. كما تتركز على حماية النفس، وتحصيل الحقوق الإنسانية في العمل والسكن والكرامة لعائلاتهم وأبنائهم. ولكن إذا كان لهؤلاء جميعهم الحقُّ في التعامل مع قضاياهم هذه، وبناء أطهرم الديموقراطية التي تنتخب قياداتهم الميدانية، فإنه لا يحقُّ لهم - هم كذلك - اتخاذ خطوات تمسَّ الحقَّ الوطني الفلسطيني العالي. ويُطبق هذا الأمر على فلسطيني الشتات أيضاً.

٣ - قضية أهل الضفة وقطاع غزة، إذ يتركز نضالهم على إنهاء الاحتلال، وبناء أطهرم التمثيلية لإدارة شؤون حياتهم اليومية وتلك التي تتقاطع مع التجمُّعات الفلسطينية الأخرى في النضال

القوى الحية الواعية فقدت وعيها في  
شرك «الخطاب السياسي» المُعد من أجل  
تئيسها.

فإنّ عليه المغادرة، ولن يلوّمه أحد. لأنّ النضال الفلسطيني صعب. أمّا أن يفرض تعبّه وتشاؤمه أو مصالحه الضيقة، فذلك أمرٌ محرّم

وأما قوى الشعب الفلسطيني الحية الواعية، وبعد كلّ هذا التاريخ من النضال والتضحيات، فإنّ عليها استعادة وعيها بعد أن فقدته في شرك «الخطاب السياسي» المُعد من أجل دفعها إلى اليأس وإقناعها بالفتات على مائدة اللّثام. عليها ألاّ تقع في وهم أنّ الكيان الصهيوني سيّقبل بأيّ نوع من الاستقلال الفلسطيني، حتى ولو في قرية فلسطينية واحدة. إنّ «إسرائيل» كيانٌ واعٍ لنفسه، ولدوره، ولمصالحه وعلاقاته العضوية مع الغرب، وليس في جعبته أيّ وصفة لسلام أو لحدّ أدنى من الاستقلال الفلسطيني. ولنا في التاريخ كلّ الإجابات التي نحتاجها للتأكد من هذه الحقيقة الثابتة

لوس آنجلس

الأطراف. غير أنّ القضية الوطنية الفلسطينية قضية طويلة الأمد، ويتطلّب دعمها قوة «الأطراف» بحيث تصبح مع الزمن من قوة «المركز».

هـ - وأخيراً يُعيد التوجّه المذكور القضية الفلسطينية إلى مشاربها الأصلية، باعتبارها حركة تحرير وطني ديمقراطي لا حركة بناء دولة كهدف في حدّ ذاته. والحق أنّ التنازلات بلغت حدّاً أصبح معه العُلمُ، وجواز السفر، والرئيسُ، والسجّادُ الأحمرُ. أهمّ من الجليل، ومن الإنسان الفلسطيني في المخيمات، ومن الكرامة!

لقد فقّدت الفصائلُ الفلسطينية بوصلتها، ونسيت أنّها قامت لهدفٍ معيّن، أقلّه الدولة، وفي وسطه المستقبل الفلسطيني في عناوينه البسيطة: تحرير الأرض والإنسان مهما طال الزمن. فمنّ لا يستطيع الاستمرار في هذه الطريق

الشعب الفلسطيني قد حوّّل ذلك التشرذم إلى عامل قوة استخدمته بمبادرة سليبية عجيبة ليحمي حقوقه التاريخية: فعندما هوجم في الأردن انتقل إلى لبنان؛ وعندما ضعفت المخيمات، نقلَ المركزَ النضالي إلى الداخل من خلال الانتفاضة وعليه، فإنّ إبقاء جميع التجمعات الفلسطينية مستعدة وقوية لمجابهة أيّ ظرف هو من الأولويات، والتوجّه الذي نطرحه يعرّز هذه المرونة.

٤ - يساهم التوجّه المذكور في إنهاء إشكالية العلاقة بين مركز القرار السياسي و«الأطراف» باتجاه أكثر إيجابية وديموقراطية. فقد جرّت العادة على توجيه كلّ إمكانيات الدعم إلى المركز بشكل ميكانيكي وفوضوي، وكرّدة فعل للأحداث، بحيث لم يكن ذلك الدعم مؤثراً بل وعمل على إضعاف